رئيس الجمهورية عقب ختام أعمال مؤتمر للمانحين :

مؤتمر المانحين نقل علاقة اليمن بمحيطها الخليجي والدولي إلى مرحلة الشراكة العملية

التحدي الأبرز أمامنا هو انتشال شعبنا من محطة الفقر والبطالة والأمية

لا نريد تحويل أي مبلغ من تعهدات الدعم إلى الخزينة العامة

ينبغي توجيه الدعم لخدمة التنمية وتحت إشراف المانحين ولا يظل مجرد أرقام

العطية:
المؤتمر ناجح بكل المقاييس والتعهدات بدعم اليمن فاقت التوقعات

الأرحبي :
أكبر إنجاز حققناه الوصول إلى شراكة حقيقة مع الآخرين

وزير التنمية البريطاني:
التحدي أمام اليمن وأصدقائها هو التركيز على تنفيذ المشاريع والإنفاق الصحيح للأموال

نائب رئيس البنك الدولي :
أمامنا الكثير من العمل مستقبلاً لتجاوز التحديات التي تواجه اليمن

لندن / سبأ

أكد فخامة الأخ الرئيس / على عبدالله صالح رئيس الجمهورية ان مؤتمر لندن للمانحين مثل خطوة في الطريق الصحيح في علاقة اليمن بمحيطه الخليجي والدولي ونقل علاقاته بجيرانه إلى مرحلة الشراكة الحقيقة .

وقال فخامته في مؤتمر صحافي عقد في ختام أعمال مؤتمر لندن للمانحين أمس ونحن نختتم فعاليات مؤتمر الدول المانحة الذي احتضنته المملكة المتحدة لا يفوتنا أن نشكر نائبة رئيس البنك الدولي لشؤون الشرق الأوسط وجنوب إفريقيا السيدة دانيلا جريسانى وكذا السيد جارث توماس وزير التنمية البريطاني على خطابة الجميل فى افتتاح إعمال المؤتمر والذي لخلص فيه المشكلة وكأنه يعيش في اليمن ومتابع لكل ما يجرى فيها .

كما أعبر عن الشكر الجزيل لدول مجلس التعاون الخليجي وأمين عام مجلس التعاون الخليجي الأخ عبدالرحمن العطية لمساهمتهم الفاعلة في أنجاح هذا المؤتمر الذي مثل الخطوة الصحيحة في الطريق الصحيح الذي نسعى إليه كما اعبر عن الشكر الجزيل لكل الدول المانحة وفى المقدمة المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وكل الدول التي شاركت وحضرت وأسهمت في إنجاح هذا المؤتمر .

وقال فخامته نحن بهذا المؤتمر انتقلنا إلى مرحلة الشراكة الحقيقية كون اليمن قد أخذت منذ ١٦ عاما بعد إعلان الجمهورية اليمنية التعددية السياسية والحزبية وحرية الصحافة واحترام حقوق الإنسان ومشاركة المرأة وأجرت ثلاث دورات انتخابية برلمانية ودورتين لانتخابات محلية ورئاسية بالإضافة إلى إجراء انتخابات منظمات المجتمع المدني حرصا منها لمواكبة متطلبات القرن الواحد والعشرين .

وأضاف ان التحدي الأبرز أمامنا اليوم هو كيف نأخذ بيد اليمن بعدما حقق هذه الانجازات ونأخذ بأيدي الشعب اليمنى لانتشاله من المحطة التي يراوح فيها وهى محطة الفقر والبطالة والجهل والأمية .. وأعتقد إننا سرنا في الطريق الصحيح مع الدول الشقيقة وأيضا مع الدول الصديقة لان شعبنا بعد ان اخذ بالخيار الديمقراطي وسلك هذا السلوك الحضاري خلال ١٦ عاما ألان يخاطبنا ويقول أخذنا بنهج الحرية والديمقراطية والتعددية وهناك أكثر من ١٧٠ أو ٢٠٠ مطبوعة صحفية حرة ومستقلة وحزبية ونريد حلا لمشكلة الخبز.. نريد حلا لمشكلة المياه والطاقة الكهربائية.. ألان شعبنا يسأل ماذا عملنا في مجال توفير الدواء ومحاربة الأمية والقضاء عليها بين الرجال والنساء .. يسألنا كنظام سياسي ونحن نخاطب أشقاءناوأصدقاءنا وأصدقائنا ومن حقنا ان نتحدث مع الأشقاء ومع الأصدقاء ليمدوا يد العون لصالح التنمية في بلادنا.

ومضى فخامة الأخ الرئيس قائلا: وكما أشرت بالأمس لا نريد إي مبلغ من الدعم يحول إلى الخزينة العامة وإنما يخصص للمشاريع الإستراتيجية والهامة التي تخدم الشعب اليمنى ويمكن البحث عن آلية معينة وإيجاد صندوق يوضع فيه هذا المبلغ البالغ حوالي أربعة مليارات وسبعمائة وستة وثلاثين مليون دولار أو يوضع في حساب معين أوفى سلة معينة نستفيد من فوائده البنكية وتوجيهها لخدمة التنمية تحت إشراف مكتب فني من الدول المانحة والدول الصديقة لتنفيذ المشاريع على ارض الواقع وإلا يظل ذلك مجرد أرقام.

وتابع قائلا إذا كانت الدراسات التي تقدمت بها الحكومة اليمنية فيها إي نقص والكمال لله فيمكن ان تخضع المشاريع للمناقصات والدراسة بحيث نصل خلال ستة أشهر إلى الطريق الصحيح فلا نريد ان يطول الوقت لان الشعب اليمنى ينتظر تنفيذ الوعود التي قطعناها على أنفسنا خلال الانتخابات الرئاسية والمحلية وأملنا كبير من الأشقاء والأصدقاء ان يساعدوننا على ذلك.

وأضاف هناك تفويض كامل لوزارة التخطيط والتعاون الدولي التي ينبغي التخاطب معها وهى بدورها تتخاطب مع الجهات المعنية في الحكومة لتنفيذ هذه المشاريع سواء كانت في مجال الطاقة أو الطرقات وعلى المانحين التخاطب مع جهة واحدة هي وزارة التخطيط والتعاون الدولي التي تنسق مع المؤسسات اليمنية حول أولوياتها في تنفيذ المشاريع.

وقال فخامة الأخ الرئيس : هذا ما أردت ان أتحدث به أمام الصحافة ونكرر الشكر لأشقائنا وأصدقائنا ولمن أعد وعمل على نجاح هذا المؤتمر .. كما اكرر الشكر الجزيل للأخ عبدالرحمن العطية الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربي.

من جانبه قال الأخ عبد الرحمن العطية أمين عام مجلس التعاون الخليجي في المؤتمر الصحفي: أرى أن تاريخا قد بدأ يظهر في هذه المنطقة منطقة الجزيرة العربية بهذا التفاعل اليمنى الخليجي وهذه الشراكة التي تشكل ضرورة ملحة في ظل التحديات التي تحيط بهذه المنطقة .. مشيرا إلى أن مثل هذا التنسيق وهذا التكامل سيعمل على بلوغ الأهداف التي تتطلع إليها شعوب دول المجلس والشعب اليمنى موكدا أن المؤتمر أحدث نقلة نوعية في علاقات شعوب المنطقة .

وقال: ان مؤتمر لندن للمانحين حقق أهدافه بتعهدات مالية بلغت أربعة مليارات وسبعمائة مليون وهو فوق ما كنا نتوقعه حيث شكل دعم دول مجلس التعاون أكثر من خمسين بالمائة من التعهدات التي تم الإعلان عنها في المؤتمر.

وبين العطية أن مجلس التعاون يهتم بكل ما يتصف بالارتقاء بمشاريع التنمية والبني التحتية في اليمن في ظل منظومة الإصلاحات التي تنتهجها الحكومة اليمنية باعتبارها ضمان لمسيرة التنمية والإصلاح في اليمن موكدا أن ذلك أعطى ثقة عالية للمانحين فيما يخص دعم المشاريع .

وأضاف قائلاً: المهم إننا في المرحلة القادمة سنعمل سويا مع الأشقاء في اليمن على ترجمة هذا الحشد المالي إلى واقع ملموس من الناحية التنفيذية ونحن نفكر سويا بشأن بلورة آلية للتنفيذ على ارض الواقع سواء فيما يتعلق بمشاريع الطرق أو مشاريع البنى التحتية في مجال التعليم والصحة وكل ما يتصل بعملية التنمية وجهود مكافحة الفقر .. مثمنا دور وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة على استضافتها واهتمامها بهذا المؤتمر والذي ساهم من خلال التنظيم والإعداد الجيدين في إنجاح المؤتمر.

وأشار العطية إلى أن ملامح هذا النجاح كان واضحا من خلال حجم التعهدات المالية التي قدمتها الدول المانحة لدعم التنمية في اليمن وخاصة الثقة الكبيرة التي عبرت عنها دول المجلس من خلال تعهداتها السخية .

وقال لقد فاق حجم التعهدات في هذا المؤتمر حجم إي تعهدات في مؤتمرات سابقة.

وأضاف المؤتمر أتاح الفرصة للدول المانحة للاطلاع على تقارير الحكومة اليمنية حول التقدم في مجال الإصلاحات الاقتصادية وكذلك ما يتصل بالإصلاحات في الجانب الاجتماعي والحكم الرشيد والرؤية المستقبلية لتنمية اليمن كما تضمنتها خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبرنامج الاستثماري.

واعتبر المؤتمر خطوة لتعزيز العلاقات والثقة بين الحكومة اليمنية والمانحين من خلال إعلان البنك الدولي ومنظمات دولية أخرى ممثلة في الاجتماع عن التزامها بمساعدة اليمن على تنفيذ البرنامج الاستثماري الطموح الذي قدمته للمؤتمر والهادف إلى تحقيق معدلات نمو عالية.

وأشار إلى أن الحلقات النقاشية على مدى يومين في المؤتمر كانت فرصة كبيرة للحوار بين الدول المانحة والمسؤولين في الحكومة اليمنية والمنظمات الدولية سواء فيما يتعلق بخطة التنمية أو منظومة الإصلاحات أو الشراكة بين دول مجلس التعاون والجمهورية اليمنية وكذلك التحديات المتعلقة بالطاقة والقدرة الاستيعابية للاقتصاد اليمنى واليات تنفيذ المشاريع .

إلى ذلك وصف الأخ عبد الكريم الارحبي وزير التخطيط والتعاون الدولي في المؤتمر الصحفي نتائج مؤتمر لندن للمانحين بالباهرة .. مشيراً إلى ان حشد ما يقارب من خمسة مليارات دولار لتمويل البرنامج الاستثماري رقم ممتاز للغاية و فاق التوقعات .

وقال إننا بهذا المؤتمر ندشن شراكة حقيقية بين اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي والمجتمع الدولي والمانحين التقليديين داعيا المانحين إلى الأخذ بيد اليمن للتغلب على الصعوبات والتحديات التي تواجهها.

وأشار الارحبي إلى ان المؤتمر استعرض بشكل موسع وتفصيلي التحديات التي تواجهها اليمن وأصبح واضحا لدى المانحين حجم هذه التحديات كما تم عرض الجهود التي تبذلها الحكومة اليمنية للتغلب على هذه المشاكل والصعوبات معتبراً ذلك الخطوة الأولى من اجل اقامة الشراكة وحشد الدعم اللازم للتنمية فى اليمن.

وأكد وزير التخطيط والتعاون الدولي ان الأجندة الوطنية للإصلاحات ليست مجرد ورقة نلوح بها وإنما برنامج تتعهد الدولة بتنفيذه وهى مقتنعة تمام الاقتناع بان الإصلاحات تمثل مصلحة حقيقية لليمن وللمواطن اليمنى.

وقال الأجندة الوطنية للإصلاحات هي قلب الخطة الخمسية القادمة وبدون الإصلاحات من الصعب تحقيق تقدم في أي مجال من المجالات.

وأضاف نحن عرضنا على المانحين النتائج التي تحققت على صعيد الواقع فيما يتعلق بتنفيذ برنامج الإصلاحات سواء في مجال القضاء أو تحديث الخدمة المدنية وغيرها من المجالات الأخرى.

وكشف الأخ الوزير انه سيكون هناك اجتماع بعد ستة أشهر من الآن في صنعاء وبالتحديد في شهر مايو القادم لتقييم التقدم باتجاه استخدام الموارد.

وقال سيكون هناك اجتماع موسع للمانحين خلال عامين لاستعراض ما تم تنفيذه والصعوبات والمشاكل من اجل إيجاد آليات ملائمة قادرة على استخدام الموارد الاستخدام الأمثل .

وأضاف نحن في اليمن نعمل بروح جماعية وأصبحت شراكتنا مع الآخرين حقيقية والكل يؤمن بهذه الشراكة وهذا هو الانجاز الكبير الذي حققناه.

من جانبه رحب جارث توماس وزير التنمية الدولية البريطاني بإعلان فخامة الرئيس على عبدالله صالح رئيس الجمهورية التزام اليمن بالانضمام إلى مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية النفطية والمعدنية معتبرا ذلك مؤشرا لمضى اليمن في تنفيذ أجندة الإصلاحات .. وأعرب عن تقديره للجهود التي تبذلها اليمن لمواصلة الإصلاحات ومكافحة الفساد ومحاربة الفقر.. مشيرا إلى ان رفع المملكة المتحدة مساعداتها لليمن جاءت بعد زيارته الناجحة لليمن والتي اطلع خلالها على الخطوات الجيدة التي قطعتها الجمهورية اليمنية في مجال الإصلاحات.

وأشاد بالدعم السخي الذي قدمته الدول المانحة لليمن في المؤتمر وقال: ان التحدي الآن لليمن والمجتمع الدولي وخاصة أصدقاء اليمن هو التركيز على تنفيذ المشاريع وإنفاق الأموال بالشكل الصحيح .

وأوضح الوزير البريطاني ان مساعدات المملكة المتحدة لليمن ستركز على التعليم وتوفير المياه الصالحة للشرب ودعم الجهود الرامية لتحقيق الحكم الجيد.

فيما أشادت دانيلا جريسانى نائب رئيس البنك الدولي لشؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالدعم المتميز الذي قدمه المانحون لدعم التنمية في اليمن وقالت لقد كان هذا اللقاء فرصة للتعرف على المنجزات والتحديات التي تواجه اليمن اليوم.

ووصفت جريسانى مؤتمر لندن للمانحين بالناجح وقالت: أمامنا الكثير من العمل في المستقبل لتجاوز الصعوبات والتحديات التي لازالت تواجه اليمن ورحبت نائبة رئيس البنك الدولي بدعوة الأخ عبدالكريم الارحبي وزير التخطيط والتعاون الدولي للمانحين بزيارة اليمن بعد ستة أشهر من انعقاد هذا المؤتمر للاطلاع على التقدم الذي تحقق خلال هذه الفترة.

وفى رده على سؤال حول تقييمه للمساعدات الخليجية قال العطية: جميع دول مجلس التعاون تعمل في إطار مجموعة واحدة وجميع هذه الدول قد أعلنت عن ما قيمته مليارين وثلاثمائة مليون دولار بالإضافة إلى استعداد بعض هذه الدول إلى تقديم خدمات تدريبية للأجهزة المالية للحكومة اليمنية .

كما كشف أمين عام مجلس التعاون الخليجي أن مسالة أدارة الموارد التي تم الإعلان عنها كان موضوع بحث في إطار اجتماع الدول المانحة خلال اليومين الماضيين وأن هناك في الواقع عدة أفكار قد تمت مناقشتها مشيرا إلى أن دولة قطر قدمت في اجتماع صنعاء التحضيري فكرة طموحه حول ذلك بالإضافة إلى أفكار تقدمت بها صناديق إقليمية .

وأضاف قائلا: لازال الموضوع الآن يناقش من اجل بلورة فكرة لصياغة آلية يتم بموجبها العمل مع الحكومة اليمنية في تنفيذ المشاريع والتغطية المالية والأثر المالي لكل مشروع على حده .

وعن متطلبات تنفيذ الإصلاحات أوضح الوزير الارحبي أن اليمن أعدت ورقة عمل تفصيلية عن الأجندة الوطنية للإصلاحات لاسيما ما يتعلق بالحكم الرشيد وبمحاربة الفساد وتعزيز الفصل مابين السلطات وتحسين أداء الأجهزة الحكومية بشكل عام.

وقال قدمنا وثيقة عمل إلى المؤتمر توضح قدرة الأجهزة الحكومية لاستيعاب واستخدام الموارد المتاحة وأظهرنا ان هناك قدرة استيعابية لدى الحكومة بالإضافة إلى بدائل مختلفة تساعد في توسيع القدرة الاستيعابية وتمكنا من استخدام الموارد بشكل امثل.